

أديب يواجه ضغط الوقت وتعتت التحالف الحاكم في لبنان

كرة العنف تتدرج في غياب الاستقرار السياسي



إيطاليا تضم صوتها إلى فرنسا وتطالب بتغيير في لبنان

السلم، ولقد عبرت عن موقفي هذا لرئيس الجمهورية، مؤكداً أن لبنان يمكن أن يعتمد على إيطاليا ودورها في الاتحاد الأوروبي والأسرة الدولية. واعتبر كونتي أن انفجار المرفأ هز، ليس فقط لبنان بل الأسرة الدولية بأكملها، لافتاً إلى تدخل بلاده على الفور من خلال الدفاع المدني الإيطالي وإرسال المساعدات الطبية والصحية إلى لبنان.

وأعلنت سفارة إيطاليا في لبنان في 24 أغسطس وصول سفينة عسكرية إيطالية إلى مرفأ بيروت، ضمن إطار "عملية طوارئ الأرز" التي أطلقتها روما لمساعدة لبنان.

وأعلنت كونتي في وقت لاحق رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ليختم زيارته بجولة في المستشفى الميداني العسكري الإيطالي بحرم الجامعة اللبنانية في ضاحية بيروت الجنوبية.

وخلال زيارة ماكرون لبيروت الأسبوع الماضي، قال "إن السياسيين اللبنانيين، الذين يتساومون لشهور ومؤسساتهم، ليضم صوتهم إلى دعوة وجهتها فرنسا للتغيير في بلد تصف به أزمة اقتصادية طاحنة مستمرة منذ عام وتداعيات انفجار مرفأ دمر جزءاً من عاصمته الشهر الماضي. ويؤيد كونتي بيروت بعد أسبوع من زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يقود جهوداً دولية لتطبيق إصلاحات كبرى في لبنان من أجل إنهاء الفساد وسوء الإدارة داخل أروقة الدولة.

وقال رئيس الوزراء الإيطالي "تحد كبير جداً يواجهه السلطات اللبنانية التي يمكن أن تلتمز بمسار تجديدي للمؤسسات والحكومة ليصبح كل شيء ممكناً، وهذه المطالب تطالب بها هيئات المجتمع المدني والمواطنون منذ زمن". وأضاف "بجدر بناء هذا المسار لكي ينعم لبنان بمستقبل مزدهر ويعمه

بيروت - قال رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي إنه حان الوقت لأن يعيد لبنان بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته، ليضم صوتهم إلى دعوة وجهتها فرنسا للتغيير في بلد تصف به أزمة اقتصادية طاحنة مستمرة منذ عام وتداعيات انفجار مرفأ دمر جزءاً من عاصمته الشهر الماضي. ويؤيد كونتي بيروت بعد أسبوع من زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يقود جهوداً دولية لتطبيق إصلاحات كبرى في لبنان من أجل إنهاء الفساد وسوء الإدارة داخل أروقة الدولة. وفي تصريحات نشرتها الوكالة الوطنية للإعلام بلبنان قال كونتي بعد محادثات مع الرئيس ميشال عون "حان الوقت للنظر إلى الإمام وبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات كما كتابة صفحة جديدة من تاريخ لبنان"، مضيفاً أن إيطاليا والاتحاد الأوروبي مستعدان للمساعدة.

لبنان الثلاثاء من انزلاق البلاد إلى دوامة العنف بعد إطلاق نار دام في بيروت أجج المخاوف من تردي الأوضاع الأمنية على وقع الأزمة الاقتصادية الشديدة.

ويُنظر إلى الأزمة الراهنة على أنها أكبر تهديد لاستقرار لبنان منذ الحرب الأهلية بين 1975 و1990. وقُتل شخص وأصيب اثنان في الاشتباك الذي وقع مساء الإثنين في حي الطربق الجديدة، الذي تقطنه أغلبية سنية في بيروت وبعد أحد معارقل زعيم تيار المستقبل سعد الحريري. وقال الجيش إن مدافع رشاشة وقذائف صاروخية استخدمت في المواجهة التي قال مصدر عسكري إنها بدأت في شكل نزاع شخصي بين أفراد. وانطلقت معركة بالأسلحة النارية في وقت سابق الإثنين في منطقة شمالية بلبنان مما دفع الجيش إلى التدخل. وفي حادثة أخرى في بعلبك بسهل البقاع، لقي رجل حتفه في جريمة قتل بدافع الانتقام، حسبما أفادت الوكالة الوطنية للإعلام.

وقال المصدر العسكري إن هذه الحوادث، إلى جانب أعمال عنف طائفية أخرى وقعت الشهر الماضي، تعكس انهياراً في سلطة الدولة. وأضاف "الرابط هو كسر هيبة الدولة. الرابط إنسو ما بقي (لم يبق) في احترام للدولة وهيبتها، عم تكثر الحوادث الفريدة بالأسف في الشمال... في بعلبك كمان".

وعقب لقائه بوزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال العميد محمد فهيم، دعا مفتي لبنان الشيخ عبد اللطيف دريان المواطنين إلى "الوعي والحكمة وعدم الانجرار وراء الفتن وأن أي خلاف لا يُحل بالسلاح بل بالحوار والكلمة الطيبة التي تهدئ النفوس وتريح القلوب وتوصل إلى بر الأمان". وترداد معاناة لبنان، الذي يبلغ عدد سكانه ستة ملايين نسمة، بفعل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الفساد الحكومي وسوء الإدارة على مدى سنوات، مما أدى إلى انهيار العملة وارتفاع معدل البطالة بشدة وسقوط الكثيرين في براثن الفقر. وتفاقمت أزمة لبنان الاقتصادية والاجتماعية بعد انفجار بيروت المدمر في الرابع من أغسطس الماضي والذي أدى إلى مقتل العشرات وتشريد الألاف، فضلاً عما خلفه من دمار كبير في البنية التحتية للعاصمة اللبنانية.

تأليف حكومة لبنانية جديدة لا يزال يدور في حلقة مفرغة، وسط مخاوف من تكرار سيناريو تشكيل الحكومات السابقة التي ظلت لأسابيع وأشهر قبل أن تترى النور، فيما وضع البلد اليوم لا يحتمل حالة اللااستقرار الحكومي.

بيروت - لم يعد يفصل عن المهلة التي حددتها فرنسا للانتهاء من تشكيل حكومة لبنانية جديدة سوى أيام قليلة، فيما لم تتضح بعد الرؤية حول طبيعتها وتركيبها. واجتمع رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب ظهر الثلاثاء بالرئيس ميشال عون في قصر بعبدا، لشرح تصوره، وسط حديث عن ضغوط يتعرض لها لتشكيل حكومة موسعة يتحفظ عليها أديب.

وعلى خلاف الأيام الماضية بدأ رئيس الوزراء المكلف متشائماً عقب خروجه من اجتماع بعبدا، واكتفى بالقول للصحافيين "نحن في مرحلة التناوب مع الرئيس عون وإن شاء الله خير". وقالت دوائر سياسية إن اللقاء بحث جملة من النقاط الخلافية من بينها عدد الوزراء في الحكومة المقبلة حيث يتمسك أديب بضرورة ألا يتجاوز العدد 14 وزيراً فيما يصير رئيس الجمهورية وفريقه السياسي على 24 وزيراً.



عبد اللطيف دريان
أديب اللبنانيين إلى
الوعي والحكمة وعدم
الانجرار وراء الفتن

وأشارت الدوائر إلى أن أديب سبق والتقى ممثلي الفئات الشيعية (حركة أمل وحزب الله) أي الوزير علي حسن خليل والمعاون السياسي في حزب الله حسين خليل، وطلب الخاتمي من أديب أن يخلى عن فكرة حكومة مصغرة بـ 14 وزيراً على حقيقتين وأكثر، وهو ما يطرح إشكالات كبيرة على مستوى التمثيل الحكومي.

ولفتت الدوائر إلى أن لقاء أديب وعون لم يحسم هذه النقطة الخلافية، وكذلك الشأن بالنسبة لطبيعة الحكومة، فربما رئيس الوزراء المكلف يتبنى خيار تشكيل حكومة من اختصاصيين مستقلين وهذا الأمر يفرضه عون والتيار الوطني الحر وحزب الله حيث يتمسكون

تحالف سياسي جديد في مصر لإضفاء جدية على الانتخابات البرلمانية

والتوقيت الحالي يعد مثاليًا لانطلاق تيار يسعى إلى الاختلاف والتدقيق في اختيار ممثليه، مع أن الوقت ضيق بالنسبة لتوقيت انتخابات البرلمان، والأمر ليس هينا في مواجهة المال السياسي.



اللقاء طارق المهدي
الهدف من تدشين
التيار خلق خطاب
داخلي جاد أمام الجمهور

يعتقد متابعون بأن التفكير في وجود تيار على رأسه اللواء المهدي، سواء كان خروجه إلى العلن جاء بالتنسيق مع الحكومة أم لا، يؤكد أن الحياة في المجال العام يمكن أن تتحرك، بصرف النظر عن حدود ذلك، والخطوة تشير في مجملها إلى وجود فراغ سياسي يشعر بخطورته ضاع القرار، ومن الضروري أن يتم ملؤه. وقال الخبير في النظم الانتخابية والبرلمانية عمرو هاشم ربيع "إنه لا يمكن التعويل على قائمة سياسية مجهولة معالمها، ولم يتم الانتهاء من إعدادها بعد، وينبغي الانتظار حتى غلق باب الترشيح والموافقة عليها"، مشمناً فكرة وجود قائمة منافسة من شأنها جعل مشهد انتخابات مجلس النواب أفضل حالا من نظيره في الشيوخ.

وأشار لـ "العرب" إلى أن أي انتخابات دون منافسة "تعتبر تعييناً أو تزكية، ومصر بحاجة إلى وجود منافسة كي يشعر المواطنون بأن الانتخابات حقيقية". يتأكد حجم مساهمة التيار الوطني بما يظهر عليه من جدية الفترة المقبلة، فمطلوب منه أن يثبت قدرته على النشاط السياسي، ويفوق حضوره في انتخابات مجلس النواب، فالشارع يتوق لقوى تعبر عن أهدافه، وتتمكن من توصيل أوجاعه مباشرة.

المشاركة في الاستحقاقات السياسية المقبلة، وفي مقدمتها انتخابات البرلمان، من منطلق المسؤولية المجتمعية، وخلق خطاب داخلي جاد أمام الجمهور، ومفاده أن الدولة المصرية تقف على مسافة واحدة من الجميع.

ونفسى حصول تياره على دعم من أي جهة رسمية، قائلًا "لست مدعوماً من الدولة أو الأجهزة المختلفة فيها، وأعتبر نفسي رجلاً مستقلاً، ولا فائدة من طرح مثل هذه الأحاديث، ورسالتي لمن سيشرك في التحالف أن يدرك طبيعة عمله الوطني، وسندبر معركة راقية عبر اختيار شخصيات ذات تاريخ منسرف، وتحمل خبرات ولها شعبية، وأسعى لتحرير المياه الراكدة، مستنداً إلى مصداقيتي وشرقي".

ورفض الإقصاح عن الهيكل العام، والأحزاب والشخصيات التي قام بالتنسيق معها، أو تلك التي سوف تنضوي تحت سقف التحالف الانتخابي، مشيراً إلى أنه سيتم طرحها بمجرد الانتهاء من الحوار حول التفاصيل، ويتم الآن إعداد مقرات وكوادر، والتمويل يأتي من مشاركات المرشحين والمؤمنين بالفكرة.

وأضاف أن التيار يريد تغيير المشهد السياسي، وتأسيس قائمة انتخابية لن يتوقف على مجلس النواب فقط، وقد يتحول إلى كيان حقيقي على الأرض مستقبلاً.

ولدى اللواء المهدي ثقة مفرطة في إمكانية أن ينجح التيار الوطني في إيجاد منافسة حقيقية، قائلًا "في حال توافرت الأجواء الملائمة والمعرفة الحرة سيكون للتيار تواجد فعلي على الساحة السياسية، لأن الدعوة إلى الانضمام إليه مفتوحة لجميع الأحزاب والمستقلين". وأوضح أن الفكرة بعيدة عن الحلول السهلة، وتستند إلى الحلول التاريخية،

بل تعزز كفايته وحضوره السياسي، وتغير انطباعات سادات في الخارج بأنه يفقر للمناورة الرشيدة، ويجيد الإدارة بالقبضة الأمنية.

يبدو أن هناك من يفتنون بهذه الفرضية، ويحاولون إيجاد مساحة جيدة لتحقيق هذا الغرض، غير أن حركتهم لا تزال محدودة وتعتمد على إعادة تدوير الحلقات الضيقة التي سبق اختبارها، وتجاهل البحث عن شخصيات خارجها. تمثل تجربة التيار الوطني المصري اختباراً عملياً يؤكد أو ينفي الحرص على إدخال تعديلات على المشهد السياسي، وهل يكون كفيلاً بإرسال إشارة إيجابية تنذر بالتغيير أم سلبية تعزز القناعات بان الحال سوف يبقى على ما هو عليه.

القى التيار الجديد بحجر كبير في بحر السياسة الجاف، حيث أطلق على

المشهد بما جعلها تمسك بخيوط اللعبة ولا تبخل على المعارضة بهامش تتحرك فيه داخل البرلمان وخارجه.

وتبدو المشكلة في افتقاد نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي لشخصيات سياسية محكمة بجواره، تستطيع إدارة المشهد بنعومة، وتبث برسائل تؤكد أن الساحة تستوعب جميع الأطياف الوطنية ولن تضيق ذرعاً بمن ينتقدون أداء النظام. لذلك يجري البحث عن ديناميكية تعيد البريق إلى النظام في الشارع، وتحافظ على مجموعة من المواهب، ليس بالضرورة بذات الآلية التي كانت تدار بها من قبل، لكن تسمح بخروج الأحزاب للتنفس في هواء سياسي يتسم بقدر من الحرية دون خوف من تبعاتها.

تري بعض الدوائر السياسية أن هذه الوسيلة لن تضر بالنظام الحاكم، ويبدو أن التيار الجديد طفا على السطح ليلعب دور المنافس في انتخابات البرلمان، وتجنب الصورة التي خرجت بها انتخابات الشيوخ، حيث أخفقت القوى الحزبية في إقناع الناس بجدية الاستحقاق، وببداية أشبه بالاستفتاء أو التعيين.

وكشفت تقديرات سياسية عدة أن بقاء الحال على ما هو عليه يحتمل من رصيد النظام المصري، ويوحى بأنه يدبر تمثيلية سياسية لا طائل منها، وهو ما يؤثر على مصداقيته في الداخل والخارج، ويفرض البحث عن وسيلة توجي بأن هناك انتخابات ومنافسة وخلافات على المقاعد، ما يضيف نوعاً من الحيوية. وقارن مراقبون بين الطريقة التي كانت تدير بها حكومات الرئيس الأسبق حسني مبارك، وتلك التي تديرها الحكومة الحالية الانتخابات، والفرق بينهما أن الأولى كانت أكثر حكمة من الناحية السياسية، واستطاعت إدارة

هبة ياسين

القاهرة - أعلنت أعداد من الشخصيات المصرية أخيراً، تدشين تحالف انتخابي جديد باسم "التيار الوطني المصري"، يعتمد خوض انتخابات مجلس النواب، المتوقع إجراؤها في أكتوبر المقبل، في مواجهة قائمة حزب "مستقبل وطن" الذي يحظى بدعم الحكومة، واكتسح انتخابات مجلس الشيوخ مؤخراً بأداء سياسي وصف بـ "الزهيل".

ويثير التحالف الجديد تساؤلات حول ما إذا كان بداية لحراك إيجابي في الساحة السياسية الراكدة، أم استكمالاً لحرار مصنوع بريد الإيهام بتحسين المشهد العام، والإيهام بوجود رغبة في التغيير، بعدما كشفت مشاهد انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة أن الحكومة تنافس نفسها.

ويبدو أن التيار الجديد طفا على السطح ليلعب دور المنافس في انتخابات البرلمان، وتجنب الصورة التي خرجت بها انتخابات الشيوخ، حيث أخفقت القوى الحزبية في إقناع الناس بجدية الاستحقاق، وببداية أشبه بالاستفتاء أو التعيين. وكشفت تقديرات سياسية عدة أن بقاء الحال على ما هو عليه يحتمل من رصيد النظام المصري، ويوحى بأنه يدبر تمثيلية سياسية لا طائل منها، وهو ما يؤثر على مصداقيته في الداخل والخارج، ويفرض البحث عن وسيلة توجي بأن هناك انتخابات ومنافسة وخلافات على المقاعد، ما يضيف نوعاً من الحيوية. وقارن مراقبون بين الطريقة التي كانت تدير بها حكومات الرئيس الأسبق حسني مبارك، وتلك التي تديرها الحكومة الحالية الانتخابات، والفرق بينهما أن الأولى كانت أكثر حكمة من الناحية السياسية، واستطاعت إدارة

هل ينجح التيار الجديد في شد أنظار الناخب